



2023/2/22

31



الدولار لا يزال يهيمن

BY CARLA NORRLOF
FOREIGN AFFAIRS

hcrsiraq@yahoo.com



Www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



+9647810234002



الدولار لا يزال يهيمن

by Carla Norrlof

Foreign Affairs

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

قسم الترجمة

٢٢ شباط ٢٠٢٣

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وأما تعبر عن وجهة نظر الباحث.



يتم تحديد مركزية الدولار الأمريكي في الشؤون العالمية بشكل أساسي من خلال العوامل الاقتصادية، لكن القوى الجيوسياسية تهدد بإضعاف مكانته الأولى في التسلسل الهرمي للعملة. دفعت العقوبات الأمريكية رداً على حرب روسيا لأوكرانيا بعض الدول إلى تقليل اعتمادها على الدولار. إن شد الحبل الجيوسياسي بين الحلفاء والأعداء، الدول الليبرالية وغير الليبرالية يحمل مخاطر عالية. "القوى العظمى لديها عملات عظيمة"، الحائز على جائزة نوبل روبرت مونديل ساخراً. إذا أصبح نظام العملة متعدد الأقطاب، فإن الامتيازات النقدية الأمريكية ستراجع، وكذلك النفوذ الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة وقدرتها على استخدام الدولار كبديل للقوة العسكرية عند مراقبة النظام الدولي.

ويظهر في الأفق اقتصاد عالمي أكثر تجزؤاً تحدد فيه الشراكات الأمنية العلاقات الاقتصادية. ولكن نهاية هيمنة الدولار لا تزال غير مرجحة. الدول المشاركة في العقوبات ضد روسيا أو المستفيدة من إكراه العملة الأمريكية الذي يهدف إلى دعم المبدأ الأساسي للنظام الدولي الليبرالي المتمثل في عدم الاعتداء ليس لديها حوافز للتنوع بعيداً عن الدولار. حتى الدول التي تعارض العقوبات الغربية من المرجح أن تتمسك بالدولار للحفاظ على أمنها والضمانات الأمنية الأمريكية في مناخ جيوسياسي متصلب.

في البيئة الدولية المشحونة اليوم، تعود البلدان إلى منطق الحرب الباردة، فتشكك في استدامة الترابط الاقتصادي على مستوى النظام على حساب الروابط الاقتصادية المتميزة مع الأصدقاء. ومع وجود الولايات المتحدة في قلب أكبر شبكة أمنية في العالم، فإن الدولار سيستفيد من هذا التحول، على الرغم من أنه سيقابله في الوقت نفسه عملات المنافسين الجيوسياسيين. هذه الديناميكية المتشعبة، حيث يدعم مؤيدو الولايات المتحدة هيمنة الدولار ويقلل منتقدو واشنطن من اعتمادهم على الدولار، تمثل مع ذلك أهم تهديد للبروز العالمي للدولار منذ وصول اليورو في عام ١٩٩٩.

الدولار هو العملة المفضلة للحكومات، حيث يمثل حوالي ٦٠ في المائة من احتياطات البنك المركزي في أواخر عام ٢٠٢٢، مقارنة باليورو البالغ ٢٠ في المائة، والين البالغ ستة في المائة. وعلى



المستوى الفردي، يمثل الجنيه الإسترليني واليوان الصيني والدولار الكندي والأسترالي أقل من خمسة في المائة من الاحتياطيات الحكومية. كما أن الدولار هو المهيمن، وإن كان أقل من ذلك، في الأسواق الخاصة.

ورغم هذا فإن التشاؤم بشأن مستقبل الدولار يكثر. حذرت رنا فوروهار من صحيفة فاينانشال تايمز من "عالم ما بعد الدولار". ويخشى زميلها مارتن وولف من أن تفسح هيمنة الدولار المجال لنظام نقدي دولي ثنائي القطب، مع الولايات المتحدة من جهة والصين من جهة أخرى. وترى جيتا جوبيناث، نائبة العضو المنتدب لصندوق النقد الدولي، أن العقوبات تبشر بنظام عملة مجزأ ومتعدد الأقطاب. كما تشكك البنوك الكبرى في احتمالات استمرار هيمنة الدولار. يعتقد زولتان بوزار من كريدي سويس أن هناك نظام عملة متعدد الأقطاب قائم على السلع الأساسية ينتظرنا. قبل عام، حذرت كريستينا تيساري وزاك باندل من جولدمان ساكس من أن الدولار قد يتبع مصير الجنيه البريطاني ويصبح عملة من الدرجة الثانية.

إذا كانت التوقعات حول نظام عملة متعدد الأقطاب قادمة صحيحة، فإن الولايات المتحدة ستخضع لانخفاض كبير في قاعدة قوتها وفي قدرتها على استعراض القوة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب أوسع على الاستقرار والنظام الدوليين. ولكن من خلال إعادة النظر في الكيفية التي يفرض بها العقوبات، يصبح بوسع الغرب أن يساعد في حماية مكانة الدولار. يمكن للولايات المتحدة وحلفائها تصميم العقوبات بطريقة تمنع نظام العملة أحادي القطب من المزيد من التآكل. وعلى وجه التحديد، يجب عليهم بناء تحالفات جزاءات واسعة تكون فيها المشاركة طوعية تماماً ولا يجبر أولئك الذين لا ينضمون إلى اختيار أحد الجانبين. وينبغي للبلدان التي تفرض جزاءات أن تعترف بعواقب هذه التدابير العقابية على أطراف ثالثة، وأن تتخذ، كلما أمكن، خطوات للتخفيف من تلك الآثار غير المقصودة. يجب أن تكون العقوبات مخصصة للحالات الواضحة التي يتعرض فيها النظام الدولي للتهديد، كما هو الحال في أوكرانيا، ويجب ألا تستخدم لأغراض ضيقة، كما هو الحال عندما أعيد فرض العقوبات على إيران في عام ٢٠١٨، على الرغم من أنها لم تنتهك شروط الاتفاق النووي، وعندما فرضت إدارة ترامب عقوبات قاسية للغاية على كوبا. إن فرض العقوبات لتحقيق



تشجيع التجارة المقومة بعملتيهما من خلال إعادة إدخال آلية عملة الروبية والروبل في الحرب الباردة بعد فترة وجيزة من فرض العقوبات على روسيا في عام ٢٠٢٢. بموجب هذا المخطط، ستحدث التسوية مباشرة بين البنوك الروسية التي تحتفظ بالروبية في الهند والبنوك الهندية التي تحتفظ بالروبل في روسيا.

بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، بدأت الصين في تحويل الرمينبي إلى دول أخرى من خلال تمديد خطوط المبادلة الثنائية، مما سمح للبنوك المركزية الأجنبية بالحصول على اليوان الصيني في مقابل عملتها الخاصة. ويشكل إتاحة الرمينبي للحكومات الأجنبية شرطاً أساسياً لاستخدامه من قبل الحكومات والجهات الفاعلة الخاصة، وتشكل القدرة على العمل كملاذ أخير لمقرض في أوقات الأزمات جانباً مهماً من جوانب وضع العملة الاحتياطية. أكبر خط صيني، يصل إلى ٢٤ مليار دولار، هو مع روسيا. وفي الآونة الأخيرة، تعاونت الصين مع بنك التسويات الدولية لإنشاء ترتيب سيولة الرمينبي لدعم البنوك المركزية المساهمة أثناء حالات الطوارئ. تعهدت البنوك المركزية في تشيلي وهونغ كونغ وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة بتقديم ٢ مليار دولار لكل منها لمجمع الاحتياطي الموجود في بازل، سويسرا، حيث يقع المقر الرئيسي لبنك التسويات الدولية. لا يزال الاحتياطي الصيني والسيولة صغيراً، مقارنة بالمعروض من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ولكن من المؤكد أنه سينمو. في عام ٢٠١٦، قام صندوق النقد الدولي بتحديث سلة العملات الاحتياطية التي تحدد ما يسمى بحقوق السحب الخاصة (SDRs)، وهي الأصل الاحتياطي الذي يصنّف فيه صندوق النقد الدولي قروضه للحكومات، لتشمل اليوان الصيني.

كما تروج الصين لاستخدام الرمينبي من خلال إنشاء بدائل دفع رقمية، مثل اليوان الصيني الإلكتروني، وهي عملة رقمية بدأ البنك المركزي في البلاد في تقديمها في عام ٢٠١٦ وقدمها كخيار دفع لأي شخص يحضر أولمبياد ٢٠٢٢ في بكين. عند تنفيذه بالكامل، سيعمل اليوان الصيني الإلكتروني بشكل مستقل عن أنظمة الدفع والرسائل المالية الأخرى. ومن خلال الوعد بمعاملات أرخص وأسرع وأكثر أماناً، يمكن للعملة الرقمية الصينية تسريع تدويل الرمينبي. وكل هذه



التطورات من شأنها أن تجعل الرنمينبي أكثر سهولة وسيولة على نطاق أوسع، وبالتالي ستعزز استخدامه في التجارة والاستثمار.

كما تجري مناقشة الجهود المشتركة للقضاء على الدولار من قبل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، المعروفة باسم مجموعة البريكس. وقد استكشفت هذه البلدان مجتمعة إصدار عملة احتياطية مشتركة بهدف واضح هو تجاوز الدولار والعملات الغربية الرئيسية الأخرى. ستستند العملة الموحدّة إلى سلة من عملات بريكس وستكون بمثابة بديل لسلة عملات احتياطي صندوق النقد الدولي، على الرغم من إحراز تقدم ضئيل منذ إعلانها في يونيو ٢٠٢٢. ومع ذلك، وافقت الصين والهند وروسيا على توسيع التجارة والترويج لعملاتها الوطنية في المدفوعات الدولية في قمة سبتمبر لمنظمة شنغهاي للتعاون.

يظل الدولار العملة المفضّلة للحكومات والشركات والمؤسسات المالية لاجراء التجارة والاستثمار، لكن التبادل عبر الحدود بعملات بديلة يتقدم. النفط هو واحد من منتجات التصدير الرائدة في العالم. لذلك ينظر إلى استخدام الدولار لدفع ثمن النفط على أنه عنصر مهم في الحفاظ على دور الدولار كعملة افتراضية للمدفوعات الدولية. تحاول الصين وروسيا ودول في الشرق الأوسط وجنوب آسيا الابتعاد عن تسوية النفط بالدولار. تروّج الصين وروسيا لعملاتهما الوطنية في تجارة النفط. وتضع الصين والسعودية خطاً لإصدار فاتورة بالنفط بالرنمينبي. تستكشف روسيا والهند استخدام الدرهم، عملة الإمارات العربية المتحدة، لتسوية صفقات النفط فيما بينها. تدرس روسيا وإيران استخدام عملة مستقرة مدعومة بالذهب للمدفوعات الدولية.

وإذا أصرّ منتجو النفط على تسوية معاملات النفط بالرنمينبي الصيني، أو الروبل الروسي، أو الروبية الهندية، أو الدرهم الإماراتي، أو العملات المستقرة غير المدعومة بالدولار، فأن دور الدولار سوف ينخفض. كما أن استخدام الرنمينبي لتجارة النفط بين البلدان التي لا تشمل الصين من شأنه أيضاً أن يزيد من أهمية الرنمينبي كعملة دولية. وبالمثل، فأن استخدام طرف ثالث للدرهم سيزيد من دوره الدولي، على الرغم من أنه من غير المرجح أن يصبح عملة دولية رئيسية. الروبية هي



المنافس الأكثر احتمالاً كعملة دولية، ولكن حتى الآن يتم استخدامها فقط في التجارة الثنائية. يستخدم الروبل أيضاً في التجارة الثنائية ومن غير المرجح أن ينضم إلى الدوري الرئيسي للعملة. وحتى لو كانت هذه العملات تستخدم في المقام الأول للتجارة الثنائية، فإن الدولار سوف يستخدم بشكل أقل تواتراً نسبياً، مما يقوّض وضعه.

اختيل أحد الجانبين في المواجهة الاقتصادية

في الوقت الذي تقوم فيه الصين وروسيا بتحركات لتعزيز استخدام عملتهما، تضغط الولايات المتحدة على الدول للانضمام إلى نظام العقوبات ضد روسيا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على أولوية الدولار. تعتمد هيمنة الدولار الأمريكي على الاستخدام غير المتناسب للدولار مقارنة بالعملات الأخرى من قبل الحكومات والجهات الفاعلة الخاصة. تستخدم الحكومات احتياطات الدولار وتحفظ بها من أجل التدخل في أسواق الصرف الأجنبي والدفاع عن أسعار عملاتها، خاصة في أوقات الأزمات. فالحكومات التي تجد صعوبة في غرس الثقة في عملاتها "تربط" قيمة تلك العملات بالدولار لتثبيت أسعار صرف عملاتها. كما تستخدم الجهات الفاعلة الخاصة، بما في ذلك الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، الدولار لاجراء التجارة والاستثمار.

العقوبات توقف معظم هذه الأنشطة ميتة في مساراتها. قد تقتصر العقوبات على منع بعض المسؤولين الحكوميين أو الأفراد أو الكيانات من الوصول إلى الأصول المقومة بالدولار أو اجراء معاملات قائمة على الدولار. يمكن أن تكون العقوبات أيضاً أكثر شمولاً، مما يمنع البنوك والكيانات الرئيسية الأخرى من استخدام الدولار. إن الأشكال المتطرفة من الإكراه الاقتصادي، مثل تجميد احتياطات البنك المركزي، تحرم حكومة أجنبية من القدرة على استخدام الاحتياطات للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي وتوفير التمويل بالدولار لاقتصادها.

منذ فبراير الماضي، فرضت ٤٤ دولة - أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وكل أوروبا تقريباً - عقوبات على روسيا لانتهاكها السلامة الإقليمية لأوكرانيا وشنّ حرب على سكانها ومؤسساتها. تقف هذه الدول متحدة في السعي إلى الحفاظ على بيئة دولية خالية



من الإكراه العسكري والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان والانقلابات الاستبدادية. وتشمل العقوبات الغربية تجميد احتياطات البنك المركزي الروسي، وفصل البنوك الروسية الكبرى عن سويفت، وفرض قيود على العملات الأجنبية، وفرض عقوبات وتجميد أصول على أكثر من ١٠ آلاف فرد وكيان وسفينة وطائرة. وتشمل التدابير الإضافية ضوابط التصدير على السلع ذات الاستخدام المزدوج، وسقف أسعار النفط، وحظر استيراد الذهب من روسيا، ومصادرة اليخوت الفاخرة، وحظر السفر، وهجرة العديد من الدول الغربية من روسيا.

ومن خلال إعادة النظر في الكيفية التي يفرض بها فرض العقوبات، يصبح بوسع الغرب أن يساعد في حماية مكانة الدولار.

تساهم العقوبات المفروضة على روسيا في إعادة تنظيم حيازات العملة العالمية. لدى الدول التي تدعم العقوبات على روسيا حوافز جيوسياسية قوية لمواصلة الاحتفاظ بالدولار واستخدامه لأغراض الاحتياطي والدفع الدولية لأن القيام بذلك يعزز التأثير المقيد للعقوبات، ويساعد على ضمان فعاليتها في المستقبل. أي حوافز اقتصادية كان على هذه الحكومات في السابق تنويعها بعيداً عن العملات التقليدية، وخاصة الدولار الأمريكي، من خلال زيادة نسبة العملات الأخرى في احتياطاتها ومعاملاتها الدولية، يجب الآن موازنتها مقابل الحوافز الجيوسياسية للاحتفاظ بالدولار. وبينما تطفئ المخاوف الأمنية على المخاوف الاقتصادية، تحدّ الولايات المتحدة وأوروبا من اعتمادهما الاقتصادي على الخصوم الأجانب وتضغطان من أجل نقل سلاسل التصنيع والتوريد إلى الدول الحليفة فيما أصبح يعرف باسم "دعم الأصدقاء". مثلما بدأت البلدان في الحصول على السلع والمدخلات من الدول الصديقة، فمن المرجح أن تتبنى عمالات الدول الصديقة. إن حجم تحالف العقوبات، وعدد مؤيدي العقوبات غير المشاركين، وعدد الدول الخاضعة للمظلة الأمنية الأمريكية، يجعل تنويع العملة على نطاق واسع بعيداً عن الدولار أمراً غير مرجح، كما أظهرت دراستان حديثتان.



ويمثل التحالف المصطف ضد روسيا معاً أكثر من ٩٠ في المائة من احتياطات العملات العالمية، وحوالي ٨٠ في المائة من الاستثمار العالمي، و٦٠ في المائة من التجارة العالمية والنتائج الاقتصادي العالمي. وسيكون التغلب على هذه الهيمنة أمراً صعباً حتى لو كانت كل دولة رفضت فرض عقوبات على روسيا تقف وراء تحالف منظم مناهض للدولار.

الدول التي لا تشارك في العقوبات ضد روسيا لا تختلف بالضرورة مع الأهداف الكامنة وراءها: إنهاء الحرب في أوكرانيا وردع العدوان الإقليمي في المستقبل. ولا يزال لدى العديد من هذه البلدان الحوافز لتعزيز النظام العالمي الذي يركز على الدولار. نصف الحلفاء الأمنيين الرسميين للولايات المتحدة لا يشاركون في نظام العقوبات ضد روسيا. وتمثل هذه المجموعة من البلدان مجتمعة، والتي تضم الأرجنتين والبرازيل وشيلي وباكستان والفلبين وتايلاند وتركيا، ستة في المائة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وسبعة في المائة من التجارة العالمية، واثنين في المائة من الاستثمار العالمي. وتشعر البلدان النامية التي لم تفرض عقوبات على روسيا بوطأة التأثيرات الثانوية المترتبة على العقوبات: التضخم، وانخفاض قيمة العملة، ونقص سلسلة التوريد. ومع ذلك، من غير المرجح أن يردوا على هذه التداعيات بالانحياز إلى روسيا ما لم يلحق بهم الغرب المزيد من الألم - على سبيل المثال، عن طريق تحويل المساعدات إلى أوكرانيا وقطع المساعدات الخارجية عنها.

ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية، فمن المرجح أن يتسرخ منطق أمني قديم لاستخدام الدولار. تاريخياً، عرض الحلفاء دعم العملة مقابل التزامات دفاعية. أشهرها، نشرت الولايات المتحدة ٢٠.٠٠٠ جندي في ألمانيا الغربية خلال الحرب الباردة. في المقابل، الرئيس جون ف. طلب كينيدي من برلين شراء معدات عسكرية كوسيلة لتقليل عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة، ودعم الدولار، وتقليل تدفق الذهب إلى الخارج، وتعزيز مصداقية نظام الدولار والذهب الثابت الناشئ عن الإنفاق العسكري الأمريكي. عندما تراجعت المخاوف الأمنية بعد الحرب الباردة، تولت الحسابات الاقتصادية، مع تراجع الجغرافيا السياسية في تحديد حيازات الدولار ومعاملاته. ولكن مع غزو روسيا لأوكرانيا، عادت الدوافع الأمنية للتبادل الاقتصادي مع الانتقام.



تفرض منافسة القوى العظمى مخاطر جسيمة على هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن دعم الدولار المستحث بالسياسة يعمل على استقرار وزيادة الحيازات الدولارية. إن التحالف الذي يقف وراء العقوبات ضد روسيا واسع وغني وقوي عسكرياً، وهدفه المتمثل في إنهاء حرب روسيا البربرية مشترك على نطاق واسع، حتى من قبل أولئك الذين لا يشاركون في العقوبات. وعلى الرغم من أن العديد من الدول تنظر إلى العقوبات المفروضة على روسيا بقلق، إلا أن لديها أسباباً جيوسياسية أخرى لدعم الدولار. ففي عالم أقل أمناً، تفضل الدول البقاء على قيد الحياة، ومن المرجح أن تدعم الدول القادرة على مساعدتها في تأمين سلامتها الإقليمية، مما يمنح الولايات المتحدة ميزة بسبب شبكتها الأمنية الواسعة.

أصبح النظام المالي الذي يركز على الدولار أقل انتشاراً ولكنه أكثر رسوخاً حيث يستمر. ولحماية التسلسل الهرمي الحالي للعملة والحدّ من الاتجاه طويل الأجل نحو تعدد أقطاب العملة، يجب على الولايات المتحدة استخدام فن الحكم الاقتصادي بطرق تعزز الصالح العام للنظام الدولي الليبرالي. لن تكون الولايات المتحدة قادرة على تنفير الحلفاء الرئيسيين أو جزء كبير من المجتمع الدولي مع الحفاظ على عصر الدولار أحادي القطب.



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

